الأمم المتحدة

S/2002/1102

مجلس الأمن

Distr.: General
2 October 2002
Arabic
Original: Spanish

رسالة مؤرخة ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للسلفادور لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم طيا بصفتكم رئيسا لمجلس الأمن خلال شهر أيلول/سبتمبر، رسالة مؤرخة ٢٧ آب/أغسطس ٢٠٠٢، موجهة من السيدة ماريا بريزويلا دي أفيلا وزيرة خارجية السلفادور، إلى رئيس مجلس الأمن لشهر آب/أغسطس، وتحدد فيها موقف حكومة السلفادور بالنسبة للرسائل الموجهة من حكومة هندوراس إلى المجلس، بشأن تنفيذ حكم محكمة العدل الدولية المؤرخ ١٩٩٢، بشأن الخلاف الحدودي بين السلفادور وهندوراس (انظر المرفق).

وبناء على تعليمات حكومتي، أود التفضل بتعميم الرسالة المذكورة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) غييرمو أ. **ميليندیز**
السفير
نائب الممثل الدائم، والقائم بالأعمال بالنيابة

031002 031002 02-61725 (A)
0261725

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للسلفادور لدى الأمم المتحدة

رسالة مؤرخة ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من وزير خارجية السلفادور

أتشرف بأن أكتب إليكم بصفتكم رئيسا لمجلس الأمن بخصوص المذكرتين اللتين أرسلتهما حكومة جمهورية الهندوراس (S/2002/108 و S/2002/251) والمؤرختين ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ و ١١ آذار/مارس ٢٠٠٢، بشأن تنفيذ حكم محكمة العدل الدولية المؤرخ ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢.

وفي هذا الصدد، فإن حكومة جمهورية السلفادور التي تدرك دوما مسؤولياتها الدولية وتلتزم تماما وبصدق بتكامل منطقة أمريكا الوسطى، لتؤكد أنها لم تتقاعس في أي وقت عن الامتثال لالتزاماتها الدولية. وبالرغم من أنها ترى عدم وجود ما يدعو إلى إزعاج مجلس الأمن بمشاكل مزعومة ناجمة عن تنفيذ حكم معقد، ويجب السعي لحلها عن طريق المفاوضات بين الطرفين المعنيين، فإنها لا تعترض على قيام المجلس بالنظر في الطلب المقدم من حكومة جمهورية هندوراس والوارد في الرسائل المذكورة آنفا، إذا ارتأى المجلس ذلك مناسبا.

(توقيع) ماريا إي. **بريزويلا دي أفيلا**

تذييل

نشرة صحفية صادرة عن وزارة خارجية السلفادور

السلفادور تتخذ إجراء بشأن مسألة الحدود وفقا للقانون الدولي

نظرا لأنه قد مضت ١٠ سنوات على صدور حكم محكمة العدل الدولية في لاهاي في ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، في القضية التي بين السلفادور وهندوراس، تؤكد حكومة جمهورية السلفادور مجددا أنها تولي الأولوية في علاقاتها مع جيرانها وأشقائها، لبناء مشروع حقيقي لأمريكا الوسطى يرمي إلى تنمية المنطقة برمتها.

ولقد اخترنا الحوار والقانون الدولي كسبيل لتسوية خلافاتنا، كما نعمل سويا من خلال برنامج واحد لكلا البلدين، ويتراوح بين الترسيم المشترك للحدود، وهي عملية تدل على التزامنا بتقدم البلدين وبين مشاريع ترمي إلى تحقيق التكامل في المستقبل على غرار الاتحاد الجمركي وإقامة شبكة كهربائية، والتفاوض لإبرام اتفاقات التجارة مع شركائنا التجاريين الرئيسيين.

لقد ورث هذا الجيل في أمريكا الوسطى، النزاعات الحدودية، وتتخذ حكومة السلفادور بشأن هذه المسألة موقفا يتسم بالمسؤولية الكاملة والامتثال الدقيق للقانون الدولي.

ووفقا للحكم الصادر في عام ١٩٩٢ فإن للسلفادور الخيار في أن تطلب إعادة النظر فيه بشرط أن تفعل ذلك في غضون ١٠ سنوات من صدوره. وستكتمل هذه السنوات العشر في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢.

و لم تتخل السلفادور مطلقا عن حقها، وقد أعربت مرارا عن رغبتها في ممارسة هذا الحق حسبما نص عليه الحكم. ونظرا لأننا نعتزم ممارسة حقوقنا المشروعة، فليس هناك موجب آخر للنزاع أو الخلاف بيننا وبين جمهورية الهندوراس.

وبالتالي، فإن رئيس الجمهورية، ووزير الخارجية، هما المسؤولان الوحيدان المخولان تقديم المعلومات أو الإدلاء بآراء بشأن هذه المسألة. وسيقومان بذلك متى اعتبرا أن ذلك لمصلحة البلد.

وتؤكد حكومة جمهورية السلفادور مجددا التزامها بإحاطة وسائط الإعلام في الوقت المناسب، مع توخي الحيطة، والتقيد بقواعد القانون الدولي، وخاصة في إطار محكمة العدل الدولية.

وكل المعلومات التي تصدر في هذا الصدد عن أشخاص غير مأذون لهم بذلك، ولا سيما من مصادر مجهولة ستعد بمثابة تكهنات، وقد تضر بمصالح بلدنا في مجال العلاقات مع جمهورية الهندوراس.

سان سلفادور ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢